Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

السيادة الغذائية للوطن العربي في ظل الصراع الروسي-الاوكراني

Food sovereignty of the Arab world in the context of the Russian-Ukrainian conflict

حمزاوي ميلود 1، HAMZAOUI Miloud

1 المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ENSSP, Algeria

الايميل المهني للباحث الأول Hamzaoui.Miloud@enssp.dz

المؤلف المرسل(باللغتين): الاسم الكامل: حمزاوي ميلود، HAMZAOUI Miloud

الإيميل: Hamzaoui.Miloud@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2023-05-13 تاريخ القبول : 2023-06-19

الملخص:

يمكن اعتبار الغذاء عاملا مهما في الدبلوماسية الدولية فهو أداة للسياسة وشرط أساسي لها، ذلك ان تجارة الغذاء والحبوب بصفة خاصة مهمة ضمن أزمنة النزاع والحرب، كما أن الدول المصدرة لحبوب عموما تتبع سياسات زراعية خارجية لبيع فوائض الإنتاج لتحقيق الربح المادي (الاقتصادي)، بالتوازي مع تحقيق أهداف غير تجارية (سياسية وأمنية). حيث انه وفي كثير من الأحيان فان امدادات الغذاء للدول المستوردة يخضع لمبدأ الولاء والتوافق السياسي من أجل البيع، خصوصا ضمن زمن الصراع أو الأزمات عموما.

رغم أن اغلب الدول المستوردة للغذاء خصوصا الحبوب تعتمد على الامدادات الرخيصة ضمن الأسواق الدولية وتتجاهل حوافز الإنتاج المحلي الذي قد يكفل لها اكتفاءها الذاتي ومن ورائه التخلص من التبعية للغير، فالغذاء في العصر الحديث أصبح وسيلة للدبلوماسية أكثر منه حاجة استهلاكي، وهي الميزة التي تستغلها القوى المنتجة له لفرض اجنداتها السياسية والسعي للهيمنة من خلالها، ما يضع الدول الغير مكتفية ذاتيا امام تحديات سيادية في سبيل تحقيق أمنها الغذائي.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية الغذاء، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الأزمات

Abstract:

Food can be seen as an important factor in international diplomacy as a tool and prerequisite for politics, as food and grain trade in particular is important during times of conflict and war, and grain-exporting countries generally pursue external agricultural policies to sell production surpluses for material (economic) profit, in parallel with non-trade (political and security) objectives. Food supplies to importing countries are often subject to the principle of loyalty and political consensus for sale, especially in times of conflict or crisis in general.

Although most food-importing countries, especially cereals, rely on cheap supplies within international markets and ignore incentives for domestic production that may ensure their self-sufficiency and thus end dependency on others, food in the modern era has become a means of diplomacy rather than a consumer need, an advantage that the producing forces use to impose their political agendas and seek hegemony through them, putting non-self-sufficient countries in the face of sovereign challenges to achieve their food security.

Keyword: Food diplomacy, food security, self-sufficiency, crises

1. مقدمة:

لطالما اعتبر الغذاء عامل مهم ضمن الدبلوماسية العالمية، ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت الحاجات الغذائية من اهم أسباب التوسع الجغرافي للدول الاوربية واستعمارها لكثير من الدول، كما ان امتلاك الغذاء والسلاح يعتبران اهم مرتكزات قوة الدولة، وبقي الغذاء يلعب نفس المكانة في كثير من الحركات الاجتماعية والسياسية، فثورات الجياع عبر التاريخ ساهمت في تغيير النظم السياسية ومن ورائه الخريطة السياسية العالمية، كما انه كان للغذاء ودبلوماسيته المسماة "دبلوماسية الغذاء"، مكانة مهمة في اغلب احداث القرن العشرين، ففي الحرب العالمية الأولى كانت الموارد الغذائية من اهم أسباب سقوط روسيا القيصرية والنمسا وألمانيا، وذلك باستراتيجيات التجويع الهادفة لتأليب الراي العام الداخلي، وهي نفس الاستراتيجيات التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية ضد النازيين، وما زالت مستخدمة في كثير من الصراعات والنزاعات.

كما انه في حين ان دبلوماسية الغذاء ليست بعامل جديد في العلاقات الدولية، الا ان النمو الديمغرافي والتطور الكبير في سلاسل الإنتاج والتوريد مكن أسواق المواد الغذائية من ان تصبح عالمية، على سبيل المثال ففي خلال ازمة الغذاء التي حدثت خلال السبعينات والتي مست اغلب دول العالم بتأثير دومينو، ظهر بما لا يدعو للشك مدى العولمة الكامنة وراء أسواق الغذاء، الا انه أحدث وعيا متزايدا بالآثار الدولية والمحلية المترتبة عن السياسات الغذائية المنتهجة. لأجل ذلك أصبحت علاقات التأثير والتأثر بين تلك السياسات وتشكل أسواق الغذاء العالمية بعدا مهما في العلاقات الدولية لارتباطها بمفهوم آخر يطلق عليه "السيادة الغذائية".

وهو المفهوم الذي يحيل الى جدلية أوسع تتعلق بعلاقة هذه الدبلوماسية بالمفهوم التقليدي للسيادة في ظل المفاهيم الحديثة للأمن، فالاستقرار باعتباره ضرورة وجودية للدولة خصوصا في زمن النزاعات والازمات الدولية، يستلزم توفر عنصر الأمن الغذائي الكافل لاستقرار الجبهة الداخلية، او على الأقل تحقيق اكتفاء ذاتي حتى انتهاء الازمة، كما ان اهم ما قد يميز ازمنة الأزمات والصراعات هو التقلبات التي تمس أسواق الغذاء سواءا من حيث الندرة او ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية الضرورية، ولعل اكثر الدول تضررا من ذلك هي الدول غير المنتجة لحاجياتها والتي تحقق اكتفائها الذاتي عن طريق الاستيراد.

وهي الفئة من الدول التي تدخل اغلب الدول العربية ضمنها، ولكن يمكننا أحيانا ان نستثني بعض الدول البترولية ذات الوفرة المالية لقدرتها المالية التي تتيح لها تحمل التغير في فاتورة الاستيراد، الا ان اغلب الدول الأخرى تعاني من أزمات توفر الغذاء، سواءا نتيجة النمو الديمغرافي كمصر مثلا، او النزاعات كاليمن والصومال، او حتى نتيجة التضخم مثل ما يحدث في لبنان حاليا. وهي المشاكل التي ترقى لتصبح مهددات وجودية لكينونتها وسيادتها نتيجة التبعية الغذائية واعتماد أمنها الغذائي على الخارج.

وتزداد هذه المشاكل سوءا نتيجة الازمات الدولية بالأخص تلك الازمات التي تمس الدول المنتجة والمصدرة للغذاء، فمنذ بداية الصراع الروسي-الاوكراني زادت حدة هذه الازمات الغذائية بنقص معروضات الغذاء خصوصا الحبوب، والتضخم الكبير لأسعار هذه المنتجات، على اعتبار ان طرفي النزاع من أكبر واهم مصادر واردات الحبوب للوطن العربي عموما، هذه التقلبات الحادثة في أسواق الغذاء وحتى ان كانت مصدر قلق وأسباب ازمة غذائية عالمية الا انها تهدد الامن الغذائي العربي بشكل أكبر من غيره. فالتبعية الغذائية للخارج أصبحت وسيلة استقطاب ومساومة على المواقف السياسية مقابل الحصول على الحاجيات الغذائية، أي ان الغذاء في زمن الأزمات الدولية او بالأحرى صراعات الأقطاب أصبح مرتبط بالولاء أكثر منه بتوفر السيولة المقابلة لسعره.

ولأجل ذلك ولمحاولة فهم أكبر للعلاقات السببية بين الامن الغذائي العربي في ظل صراعات الاستقطاب والولاء، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن لأزمات وتقلبات أسواق الغذاء ان تؤثر على القرارات السيادية للدول العربية في سبيل تحقيقها لأمنها الغذائي؟

ولأجل ذلك طرحنا مجموعة الفرضيات التالية:

- يستخدم منتجو الغذاء دبلوماسية غذائية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتوسيع شبكة نفوذها، باستعمالها صادرات الغذاء كوسيلة ضغط ومساومة.
- الاستراتيجيات العربية الهادفة لتحقيق الامن الغذائي تخضع لمبدأ سد الحاجة أكثر من

خضوعها لمبدأ سيادية القرار.

وللإجابة عن هذا التساؤل المركزي فإننا قسمنا البحث الى اربع محاور رئيسية، وفق ارتأيناه، ففي المحور الأول كان لنا حديث عن دبلوماسية التحديات العالمية نظرا لأنها الحقل الاوسع للدبلوماسية والتي تقع الدبلوماسية الغذائية فيه، ثم انتقلنا في المحور الثاني الى محاولة إيجاد العلاقة السببية والمفاهيمية بين السيادة الغذائية والأمن الغذائي، وعلى اعتبار ان دراستنا تهتم بالأمن الغذائي العربي كحالة دراسة، فانه كان من الضروري الحديث عن اثر تقلبات أسواق الغذاء العالمية في ظل الازمات على الأمن الغذائي العربي وهذا في المحور الثالث، وفي المحور الرابع والاخير فإننا تطرقنا الى حالة السيادة الغذائية العربية ومن ورائها السيادة الغذائية في ظل سياسات الاستقطاب للدول المصدرة للغذاء، وتدخل المنظمات والشركات الغذائية ومحاولتها الحد من سيادة الدول على قراراها الداخلي.

2. دبلوماسية التحديات العالمية

بداية يجب ضبط بعض المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، ولعل أبرز تلك المفاهيم هو ظاهرة الدبلوماسية الغذائي، التي برزت للساحة الدبلوماسية كمحور مهم في سيرورة العلاقات الدولية نظرا لأهمية الامن الغذائي ضمن اركان الامن الدولي والانساني. لذلك تعرف أحيانا بانها "دبلوماسية الامن الغذائي". وهذا يرجع الى ان الدول تنافست وتقاتلت أحيانا من اجل السيطرة والوصول للغذاء والموارد الطبيعية الأخرى كالمياه والطاقة، لارتباطها الوثيق ببقاء الانسان والتنمية السياسية والاقتصادية، لذلك يقع هذا الشكل من الدبلوماسية ضمن مجال أوسع من الدبلوماسية يصطلح عليه البعض مصطلح "دبلوماسية التحديات العالمية"[1] وهي الجانب الذي يبحث عن الحلول السياسية والعلمية التي تعالج التحديات العالمية المعقدة (مثل تغير المناخ، والأمن الغذائي، والفقر، واستهلاك الطاقة، ونزع السلاح النووي، ومؤخرا الوباء)، لذلك كان الغذاء من الشواغل المهمة للحكومات، سواءا الدول النامية التي تعاني مشاكل غذائية مزمنة كانخفاض الإنتاجية او عدم استقرار الامدادات وندرة الغذاء، أو من الدول المنتجة للغذاء التي قد تستغل فائض الانتاج لتحقيق أهداف سياسية ، واحيانا تتبع سياسات حمائية خصوصا في زمن الازمات من اجل المحافظة على أمنها الغذائي. وتقع الدبلوماسية الغذائية في كل ما ذكرنا لكن الجانب الذي يهمنا هو الشق المتعلق باستغلال الغذاء كسلاح لتحقيق غايات غير غذائية. او بمعنى ادق تسيس انتاج وتوزيع الأغذية والاعانات الغذائية.

لذلك تعرف الدبلوماسية الغذائية بانها:" استخدام الموارد الغذائية للبلد للتأثير على أسواق الغذاء العالمية او التأثير على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية خارج سوق المواد الغذائية"[2]، أي ان الموارد الغذائية في احد ابعادها ترتبط بالجوانب الهيكلية والوظيفية لتجارة الأغذية العالمية، سواءا ما تعلق بكفاءة الإنتاج او تلبية الحاجيات الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار في أسعار الأغذية، اما البعد الأهم لهذه الدبلوماسية هو ذاك البعد الذي يتعامل مع مسائل الأمن الغذائي والاختلافات في السياسات بين منتجي ومصدري الأغذية والمستوردين خاصة البلدان النامية والتي قد تعاني من "عجز غذائي"، لذلك فان الموارد الغذائية واسواقها تنطوي على اهداف سياسية خارجية تتعلق بتعزيز المصالح الجيو-ستراتيجية، والتعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات السياسية الخارجية، او حتى استخدامها أسلوبا للعقاب او تقويم سلوك الخصوم. لذلك فانه من الناحية العملية لا يمكن الفصل بين هذين البعدين لأنه في احيان بكون هناك عواقب سياسية وامنية لبعض عمليات بيع ونقل الموارد الغذائية لدول قد تعتبر "مارقة" في نظر القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ومثال ذلك حين سعت سنة 2003 كل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وحلفائهم الى محاولة وقف الامدادات والمساعدات الغذائية الموجه لكوريا الشمالية لدفعها للتخلي عن برنامجها النووي، او كما حدث مع العراق في إطار برنامج العقوبات "النفط مقابل الغذاء".

كما ان الجانب المتعلق بالأمن الغذائي قد يكون له التأثير الأكبر على الابعاد الدبلوماسية والعلاقات الدولية، فان

أي قراءة متأنية للتاريخ ستوضح ان منبع الثورات عبر التاريخ سيتعلق بالجوع بصفة مباشرة او قد يعتبر الجوع وانعدام الامن الغذائي من اهم مسبباتها، فقد أدى النقص الحاد في محاصيل القمح وارتفاع أسعاره الى الثورة الفرنسية سنة 1789 التي أتت بالجمهورية الأولى، وانتهت بتحقيق بعض الحريات والمطالب، والتي صدرت فيما بعد للدول الغربية ومنها غيرت بشكل عميق مسار التاريخ الحديث، سواءا من حيث ظهور انظمة الحكم الجمهورية بدل الاقطاعية السائدة آن ذاك، او بتمدد الحركات الاوربية التوسعية في العالم من اجل الغذاء والموارد والتي كانت سببا في تغير الخارطة السياسية العالمية.

3. السيادة الغذائية والامن الغذائي

يرجع الباحثون خطابات الأمن الغذائي والأزمات الغذائية الى ازمة أسعار الغذاء لسنة 1974 التي اعقبها مؤتمر الأغذية العالمي الذي اقر المصطلح، وتحت تأثيرات سياسات العولمة والخطابات الليبرالية ظهرت حوارات السيادة الغذائية كنوع من المقاومة لتلك الممارسات التي تستهدف عولمة الغذاء والزراعة وللمؤسسات العالمية والإقليمية الناشئة المهتمة بهذا المجال من العولمة[3] كمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، وأول من تطرق لمفهوم السيادة الغذائية هي منظمة فيا كامبيسينا La via Campesina[4] (طريق المزارعين) منتصف التسعينات، كرد على تداعيات اتفاقية النافتا التي أدت الى اغراق السوق المكسيكية بالذرة الامريكية الرخيصة ما أدى الى افلاس كثير من الفلاحين الصغار والدخول في موجة هجرة داخلية ودولية كبيرة، فكانت السيادة الغذائية في بدايتها تعنى بعدم المساواة في مسألة التبادل التجاري الزراعي بين الشمال والجنوب، بالإضافة الى ان إشكالية عدم المساواة قد تؤدي الى تداعيات أخرى اجتماعية وسياسية واقتصادية، تتعلق بجوهر سيادة الدولة وتاريخها لذلك فان المنظمة تعرف السيادة الغذائية بانها: "حق الشعوب في تغذية صحية، ومناسبة للثقافة الفلاحية لكل بلد، يتم إنتاجها بطرق إيكولوجية نظيفة ومستدامة، وبصورة تسمح لكل مزارع في العالم بممارسة عمله بالطريقة التي يعرفها ويريدها. كما يدعو مفهوم السيادة الغذائية منتجي الغذاء ومستهلكيه والمشرفين على توزيعه ليكونوا في قلب سياسات الغذاء وليس الشركات التجارية والأسواق العالمية"[5].

حيث بنيت السيادة الغذائية كمفهوم على ان السياسات الزراعية يجب ان تكون قرارات سيادية، فقبول العلاقات التجارية النيو ليبرالية المبنية على اقتصاد السوق وقرارات المؤسسات الدولية التي تفرض شروطها هو تآكل ومساس لسيادة الدولة، لذلك كان الإعلان التأسيسي لمنظمة لافيا كامبيسينا يحوي سبع مبادئ[6]:

1. الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان.
2. يجب ان تبنى سياسات الإصلاح الزراعي على منح ملكية الأراضي لمن يعملون فيها.
3. السيادة الغذائية هي الرعاية والاستخدام المستدامان للأراضي والمياه والبذور من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي.
4. أساس السيادة الغذائية هو حق المزارعين في استخدام وحماية الموارد الجينية التي طوروها بحرية.
5. يجب أن تعطي السياسات الزراعية الوطنية الأولوية للإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية.
6. تقويض سيطرة الشركات متعددة الجنسيات والمضاربات المالية المؤثرة على السيادة الغذائية، وذلك عن طريق قوانين تحدد سلوك هذه الشركات عند المستوى المحلي.
7. عدم استخدام الغذاء كسلاح.

وتعالج هذه المبادئ مشكلة الاستقلال الذاتي للزراعة الهادف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من تبعية الغذاء ومن ورائها تدخل القوى الغذائية في القرار الداخلي، فمن المعلوم ان الجوع والفقر من اهم مهددات الاستقرار، لكن من حيث منشأهما فهو -حسب تعريف السيادة الغذائية السابق- يحدث نتيجة عولمة الأغذية والزراعة العالمية، وذلك وفق توجهات وخدمة لأهداف مؤسسات متعدد الأطراف وشركات تجارية عالمية تخضع جميعها للقوى والدول الكبرى التي هي

بطبيعة الحال من اهم منتجي الغذاء والمتحكم الأكبر في اسواقه.

أما في سنة 2007 وفي الإعلان الختامي لمنتدى السيادة الغذائية المقام في مالي، حدث تحول في تعريف السيادة الغذائية ليشمل الاستهلاك، أو ما يقصد به بشكل اخص الاستهلاك الخاص بكل منطقة وكل مجتمع نتيجة موروثه الاجتماعي والثقافي، لذلك عرفها المنتدى بانها: "حق الشعوب في غذاء صحي وملائم ثقافيا ينتج بطرق سليمة بيئيا ومستدامة، وللشعوب الحق في تحديد نظمها الغذائية والزراعية"[7]، ومن خلال التعريف يمكننا ان نسحب مجال السيادة الغذائية الى الميدان الاجتماعي، فهي تحاول التأكيد على الابعاد الاجتماعية والثقافية للغذاء، اما ان حاولنا بحث العلاقة بين السيادة الغذائية والامن الغذائي، فإننا سنجدهما مترابطين من حيث المفهوم لكن مختلفين من حيث خطاب كل منهما، فان كانت السيادة الغذائية تركز الابعاد الاجتماعية والثقافية فان الامن الغذائي يرتبط اكثر بالأبعاد الاقتصادية والسياسية لتجارة الغذاء وتوافره.

لذلك فان الامن الغذائي الذي تتبنى خطابه المؤسسات الغذائية والمنظمات الدولية، يبنى على الخطاب الاقتصادي التجاري، وعليه فهو لا يؤخذ في الحسبان السلامة العامة والمصالح السياسية للدول او مبادئها وسيادتها في إطار عولمة السوق، لذلك فان الاتفاقيات التي تفرضها هذه المنظمات تسهم في تراجع سلطة الدولة وتحصر الاختلافات الثقافية التي تمثل جزءا مهما من سيادتها ومكانتها.

فتراجع سلطة الدولة يرجع الى التزامها بالاتفاقيات الدولية، مثلا ان منظمة التجارة الدولية تتمتع بالقدرة على التحكم في قوانين وسياسات الوطنية للدول الأعضاء او حتى الغائها، في سبيل دعم التجارة الحرة،[8] فالهدف المعلن لمنظمة التجارة العالمية وشبيهاتها هو تنظيم التجارة، لكن دون تمييز للقوانين الجغرافية للغذاء التي يبنى عليها القيم وخصوصيات الدولة القومية، فالطبيعة الجغرافية والمناخية تعتبر متحكما في ثقافة الغذاء وتنوعها وتفضيلاته. كما ان كارتلات الغذاء التي تهتم بالفوائد والمداخيل ولوصولها لهدفها المتعلق بتحقيق اقصى درجات الربح فهي تسعى الى تقنين تطبيق التقنيات الحديثة المتعلقة بالأغذية والكائنات المعدلة وراثيا لزيادة الإنتاج وهو ما يتعارض مع لوائح وقوانين الكثير من الدول الأعضاء في هذه المنظمات او قد يمنعها من "وضع لوائح خاصة بالبيئة والصحة البشرية في حالات عدم اليقين"[9].

لذلك فان تأثير هذه الفواعل يستهدف السيادة الغذائية للدولة وبما يتعداه الى سيادتها السياسية المطلقة، ففي ظل الاستقطاب الذي يميز المجتمع الدولي، والذي تساهم تلك الفواعل كالشركات المتعددة الجنسيات او المنظمات الفوق دولاتية المسيطرة على الأسواق، بما يمنحها قوة تحديد جداول الاعمال والتنظيمات المتحكمة في هذه الأسواق، وهو الامر الذي كانت تمليها الحكومات وتتوافق عليها سابقا. أي ان وظيفة هذه الشركات والمنظمات والروابط الصناعية هو محاولة إزالة سلطة الدولة ما يمنحها نفوذا ووصولا أكبر للأراضي والأسواق.[10] كما ان الحوكمة العالمية التي تتخذها هذه التنظيمات مظلة لبرامجها وسياساتها هي في الحقيقة تحمل في طياتها حدا لسلطة الدولة في تنظيم سياستها بما يتماشى مع سيادتها وخصوصيتها الثقافية والمجتمعية، كما قد تتعدى لبرامجها واهدافها الوطنية، فالغاية المتمثلة في تحقيق الامن الغذائي او الاكتفاء الذاتي الذي يعتبر عنصرا مهما للاستمرار والاستقرار، قد يصطدم في كثير مع الأحيان مع ضرورة قبول سياسات واهداف تلك التنظيمات او الدول المصدرة، والذي قد يقع في اكثر الأحيان زمن الازمات او عدم استقرار أسواق الغذاء.

4. الأمن الغذائي العربي في ظل تقلبات أسواق العالمية:

لقد اثار الارتفاع الكبير ولأسعار الغذاء في مع بداية هذه السنة نتيجة تبعات تفشي جائحة كورونا أو الازمة الروسية-الأوكرانية، الذين يعتبران اهم مصدرين للحبوب والمواد الغذائية للدول العربية، ويرجع الى ان اغلب الدول العربية معرضة لتقلبات أسواق السلع الأساسية لأنها تعتمد على الاستيراد لتحقيق اكتفائها الذاتي وحاجياتها، لذلك فان تلك الازمات العالمية دائما ما تثير مخاوف متعلقة بالأمن الغذائي وقد يؤدي الى أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فارتفاع الأسعار يشكل ضغط الميزان التجاري للدولة وعلى القدرة الشرائية ما قد يخلق الاحتقان الداخلي ويضعف الجهات الداخلية. لكن تلك التغيرات والأزمات لم تكن مصدر المخاطر على الامن الغذائي العربي، بل هناك عوامل تأثير هيكلية تساهم في سيرورة وحدة الازمات التي تحدث في بعض الدول العربية.

كما ان أسواق الغذاء أصبحت أكثر عرضت للتغير والصدمات، أو بمعنى ادق أصبحت هذه الاسواق أكثر "حساسية"، وهو مثار قلق اغلب الدول المستوردة بما فيها الدول العربية، وتصبح هذه الحساسية اكثر حدة في حالات نقص الامدادات وتقلبات الاسواق، والذي بدوره يخلق ازمة مرونة بين العرض والطلب، ما يدفع الأسعار الى ارتفاعات قياسية ثم قد تؤدي تلك التحولات في الامداد الى عدم عودة الأسعار الى ما كانت عليه قبل الازمة، مثلا ففي تقرير أسواق الأغذية العالمية الصادر عن منظمة الأغذية العالمية لسنة 2021، يظهر تلك التقلبات المرتبط بكميات انتاج القمح والاستهلاك العالمي المرافق لذلك.

الشكل 01: تطور انتاج واستهلاك ومخزونات القمح من 2010 الى 2021

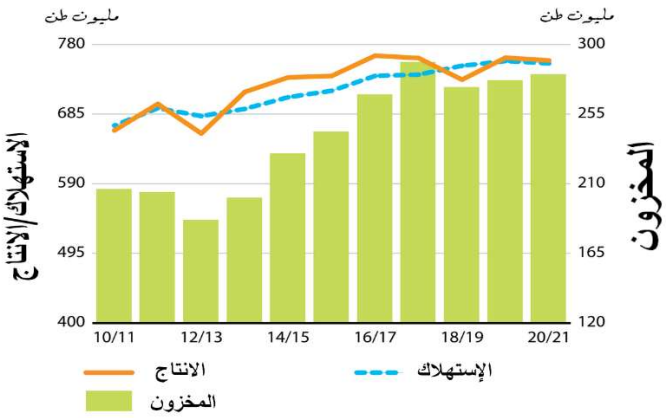

المصدر:

FAO, "Food Outlook: Biannual Report on Global Food Markets", June 2020. **Food Outlook**, No.01, Rome, p. 2.

حيث يظهر من الشكل التطور الخطي للاستهلاك العالمي ويرافق ذلك تذبذب في الإنتاج العالمي، فرغم ان الدول المنتجة تسعى الى امتلاك التكنولوجيا والأدوات التي تحاول من خلالها تلبية الطلب العالمي، الا ان هناك عوامل طبيعية وسياسية وحتى صحية قد تؤثر على القدرات الإنتاجية ومردود الحقول الزراعية والفلاحية، فالإغلاق العالمي الذي صاحب تفشي وباء كورونا مطلع سنة 2020 أدى الى انخفاض الإنتاج، نتيجة توقف سلاسل التوريد، والسياسات الحمائية التي تبنتها دول العالم فيما يخص توريد الغذاء، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت عمليات توصيل المدخلات والمستلزمات الزراعية إلى حقول المزارعين في الوقت المطلوب. ما أدى نقص امدادات الأسواق العالمية، كما ان الأوضاع في كثير من الدول العربية تأثر بشكل كبير على امنها الغذائي، فالاضطرابات والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار. تؤدي لا محالة الى عدم الوفرة وصعوبة تمويل وإتاحة السلع المستوردة. والى جانب الأوضاع الداخلية فالأوضاع الدولية في كثير من المناطق خصوصا التي تعتبر اهم موردي الغذاء والحبوب، خصوصا إذا علمنا ان

الدول العربية تستورد 57%من حاجياتها من القمح، و66% من الذرة و65% من حاجياتها من السكر[11].

فالأزمة الروسية الاوكرانية التي تشكل تهديدا حقيقيا على أوضاع الامن الغذائي في الدول العربية، ففي سنة 2020 كانت روسيا وأوكرانيا توفران 80% من وارادات القمح العربية بقسمة تصل الى 4.3 مليار دولار، ووفق نفس الإحصائية فالدول العربية تحتكر 35.3 % من الصادرات الروسية من القمح وهو ما يعادل أكثر من 13 ألف طن، وما نسبته 38 % من الصادرات الأوكرانية او يعادل 7.5 ألف طن. أما التهديد العالمي الأهم والذي سيؤثر بشكل أكبر على الامن الغذائي العربي فهو تغير المناخ والذي يؤدي الى موجات الجفاف او الفيضانات والتي ضربت بعض الدول المنتجة للحبوب والألبان والزيوت، وهو ما سيؤدي زيادة حساسية سوق الغذاء، نتيجة تقلب غلة الحبوب والاعلاف، او في أحيان أخرى فان محاولة كثير من الدول تحويل الأراضي الزراعية الى مصادر للوقود الحيوي (الايثانول والديزل الحيوي)[12]، في ظل أزمات الطاقة المتعددة والمتواصلة، قد يؤثر على الامدادات والاسعار. وقد يوضح الشكل التالي تغير وتطور أسعار الأغذية الواسعة الاستهلاك في الفترة من 2019 الى 2021، حيث انه يمكن ملاحظة الزيادة المتواصلة سنة بعد سنة لكافة السلع، نتيجة لعديد من العوامل.

الشكل 02: تطور الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2019-2021*

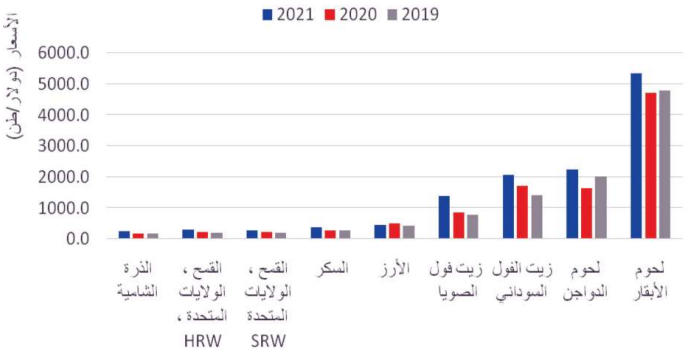

المصدر:

تقرير أوضاع الامن الغذائي، مرجع سابق، ص 09

اما عن المشاكل الأخرى غير الاضطرابات الداخلية والصراعات، فان هناك تباين بين الدول العربية المنتجة للنفط، وهو الامر الذي يوفر لها نوع من الراحة المالية التي قد يمكن ان تغطي من خلالها فارق الأسعار، الا ان لهذه الدول استخدامات أخرى للريوع المتأتية من تصدير النفط والغاز، فالارتفاع الكبير في لأسعار الأغذية (على فرض توفرها في الأسواق الدولية)، قد يؤثر على أهدافها الاستثمارية والأمنية، واغلب الدول العربية تنتهج سياسات تدعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك والذي يشكل عبئا ماليا إضافيا في حالات انخفاض أسعار الطاقة، كما هناك علاقة طردية بين ارتفاع أسعار النفط التي دائما ما يصاحبها ارتفاع أسعار الأغذية، نتيجة ارتفاع فواتير الطاقة لدى المنتجين، كما لا يمكن اغفال ان اغلب الدول النفطية تعاني من الافتقار الى المساحة القابلة للزراعة لان اغلب أراضيها أراضي صحراوي، والذي هو بطبيعة الحال ستكون تعاني فقرا للموارد المائية الضرورية للزراعة والاستصلاح، فان أي محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء سيؤدي لا محالة لتهديدات حقيقية للأمن المائي.

5. الاستقطاب والسيادة الغذائية العربية

وفي ظل كل تلك التحديات فان السيادة الغذائية للدول العربية ومن ورائها السيادة السياسية ستكونان موضع تهديد، خصوصا اذا علمنا انه امر استخدام الغذاء كسلاح من طرف الدول المنتجة، خصوصا الدول التي تسعى للهيمنة امر سابق في علاقتها مع الدول العربية، ففي منتصف القرن العشرين كانت الولايات المتحدة وفي اطار توتر علاقتها مع الكتلة الشيوعية تقدم القمح مجانا لكثير من الدول العربية خصوصا الشرق أوسطية منها، بهدف القضاء على مقومات الإنتاج الزراعي الجاد خصوصا القمح والأغذية الاستراتيجية، وهو ما يكفل لها تبعية هذه الدول وولائها، وفي خلال ازمة الطاقة لسنة 1973 سعت الولايات المتحدة من خلال وزير خارجيتها آن ذاك هنري كيسنجر وضع معادلة تقايض من خلال البترول بالقمح، توازن بها البترول بالغذاء، ويقول كسينجر في ذلك " سنعطيهم بكل قطرة بترول حبة قمح"[13].

كما ان روسيا وفي ظل زيادة توتراتها مع الغرب وحتى قبل بداية نزاعها في أوكرانيا، كانت ولازلت تسعى الى كسب الحلفاء والتأييد لسياستها بما يكفل لها استدامة مكانتها وتمديد نفوذها، فهي تستغل ما تملك من إمكانيات لتحقيق هذه الأهداف، فهي تستخدم واردات الطاقة كوسيلة ضغط على الدول الغربية خصوصا الاوروبية منها، وتستخدم واردات الحبوب والسلاح للضغط والمساومة على الدول الأخرى خصوصا العربية منها، وبالأخص الدول المنتجة للطاقة، ذلك ان الكفيل لتحقيق أهدافها في النزاع الاوكراني، هو ديمومة الأزمة الطاقوية الاوروبية، وهم الذي يرون ان البديل الاسهل للغاز الروسي هو الغاز الجزائري او الشرق اوسطي، لذلك تحاول روسيا من خلال دبلوماسية الغذاء، اتباع النموذج الأمريكي لسنة 1973، ولكن بمقايضة وارداتها من الغذاء بعدم توريد الغاز، او بالتضييق على الواردات الأوكرانية للدول الأخرى، ولهدف ضمان تأييدها او على الأقل حيادها من النزاع، وعلى النقيض تحاول الولايات المتحدة وحلفائها ضمان الامدادات الغذائية لبعض الدول العربية لنفس الأهداف الروسية أي مقابل ضمان بقاء امدادات الطاقة العربية اتجاه الغرب، وذلك عن طريق التفاوض مع الهند او فرنسا لتعويض الواردات الغذائية الأوكرانية.[14] ففي مصر مثلا حاولت تغطية العجز الذي احدثه توقف الواردات الأوكرانية من خلال استيراد اكثر من 240 الف طن من القمح الفرنسي، لكن كان سعره حوالي 466 دولار للطن وهو ضعف سعره سنة 2021. وهو ما يمثل عبئا كبيرا على الموازنة المصرية التي تعاني قبلا من القروض الدولية وفوائد تلك الديون.

لذلك كانت صدمات الامداد والاسعار مشاكل يجب حلها، من اجل كفالة استقلال القرارين الداخلي والخارجي، واستقرار الميزانية العامة المخصصة للصحة والتعليم الضرورية لاستقرار الجبهة الداخلية الهشة قبلا. لذلك كانت اغلب الحلول تتمثل في مزيج من السياسات التجارية والاجتماعية كالدعم للمواد الواسعة الاستهلاك او بيعها في نقاط مخصصة للأسر المعوزة، أو محاولة زيادات الأجور لتقليص الفجوة بين المدخول والمصاريف، كما ان جل الدول العربية تعمل وفق استراتيجية دعم المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، وهو ما يجعل تلك الميزانية العامة الضعيفة تزداد ضعفا، بحكم تزايد الفجوة بين سعر الغذاء في الأسواق الدولية والسعر المقنن داخليا. هذه الفجوة السعرية بالإضافة لتأثيرها الكبير على الميزانية العامة، فهي كذلك ستكون سببا للقلق الشعبي وحساسية الجبهة الداخلية فيما يتعلق بندرة السلع وانتشار الاشاعات الاقتصادية التي تؤدي للاحتكار وتزيد من الندرة وارتفاع الاسعار، وقد يصل تهديدها أحيانا الى بواعث الاستقرار. وفي أحيان أخرى قد تستغل تلك الاشاعات من أطراف خارجية، وتستعملها في دعايتها التي تركز على الأحوال المعيشية والاجتماعية، وحتى وان كانت هناك سبل لدحض مثل هذه الدعاية، الا ان ذلك يؤثر على التقييم الاقتصادي للدولة المعنية. ويهدد قدرتها على التفاوض مع المؤسسات الدولية، للحصول على الدعم والقروض،

6. الخاتمة:

لعل الدول العربية من أكثر الدول تأثرا بتقلبات أسعار الغذاء العالمية، نتيجة اعتمادها الكبير على الأسواق الدولية لاستيراد حاجياتها، لذلك الامن الغذائي والكافل للتامين الاجتماعي والاستقرار، لابد ان تكون محور استراتيجياتها الوطنية، لان التعقيد الذي يحمله هيكل وأداء النظام الغذائي العالمي، من حيث عدم القدرة "المطلقة" للحد من الندرة والحفاظ على الأسعار، او حتى في محاولة الكثير من الدول النامية ومن بينها الدول العربية للتغلب على انخفاض الإنتاجية، لذلك فان المطلوب في هذه الاستراتيجيات هو محاولة تصميم "شبكة أمان" للحد من الصدمات الأسعار ومنعها من الحاق اضرار اقتصادية وسياسية.

ففي الجانب الاقتصادي يجب ان تحد هذه الشبكة من الاضرار الدائمة لصدمات الأسعار، وذلك بتصميم تحويلات نقدية للفئات الأكثر فقرا مقترنة اساسا بالاستهداف الجغرافي، ففي اغلب الدول العربية تتميز بعض المناطق اكثر من غيرها بزيادة عدد الفقراء، كما اغلب الدول تستخدم وسائل مساعدة تبنى على دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك، وهو الامر يرهق الميزانية من جهة ويوسع دائرة المستفيدين خارج دائرة الفقر، لذلك يجب على استراتيجية الدعم هذه ان تركز التحويلات النقدية المستهدفة، ولعل ذلك يرجع الى هده الإعانات النقدية اكثر فعالية من حيث التكلفة من الإعانات العينية، كما ان اهدم ميزاتها انها لا تشوه أسواق السلع خصوصا الأساسية، من حيث الوفرة والمنافسة، أي انها تترك هامش اختيار اكبر للمستفيدين في اختيار ما يشترونه، اما اهم ما يجب ان يميز شبكة الأمان هذه هو تمتعها " بالمرونة"، وهي المرونة التي تكفي لتوسيعها في أوقات الازمات وارتفاع الأسعار وتقليصها فيما بعد.

أما من في الجانب السياسي وهو محور دراستنا فانه يجب محاولة إيجاد الآليات لتحقيق إنتاجية أكبر للمحاصيل بما يكفل -على الأقل- تغطية الاستهلاك الداخلي ويفك الارتباط ولو قليلا مع الأسواق العالمية ومع المنتجين العالميين للغذاء، على الرغم ان هذا الحل قد يكون صعبا على الدول العربية التي تمثل الصحراء اغلب مساحتها، والتي تعاني من الجفاف وقلة مصادر المياه قبلا، الا ان التكنولوجيات الحديثة في مجال البحوث الزراعية وبحوث البذور، التي تعمل على انتاج بذور معدلة وراثيا تحتمل الجفاف والبيئات القاسية، قد يساعد على تحقيق بعض من الامن الغذائي المنشود وتقليل التبعية. ورغم أن الحل فيه نوع الصعوبة التي تعود لتعقيدات الملكيات الفكرية، وعدم التنازل عن الميزة التي يقدمها الغذاء كسلاح في يد المنتجين الذين هم طبعا أصحاب هذه الملكية.

لكن يمكن للدول العربية التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف وليست املاءات جانب واحد، وهي الدول التي تملك ميزة امتلاكها سلعة مهمة كالطاقة او حتى من خلال استثمار النزاعات بين الأطراف المنتجة، خصوصا في ظل فترة الجفاف التي تضرب تلك الدول، ما يجعل كثير من الدول العربية حاليا لا تعاني من مشكلة جفاف مقارنة بما تعانيه تلك الدول.

ان السيادة الغذائية وما تعلق بها من سيادة سياسية واجتماعية وثقافية، تصبح موضع تأثر في ظل أي ازمة دولية في ظل هذه العولمة المطلقة التي يعيشها عالم اليوم والتي تجعل قواه اكثر ميلا للاستقطاب، بهدف تحقيق المآرب السياسية كالدعم او الاقتصادية كالحصول على المواد الأولية او الطاقة او حتى تصريف الإنتاج، لذلك فان إعادة النظر في السياسات الوطنية الكافلة لترجيح كفة السيادة سواءا فيما تعلق بالغذاء او غيره، والحصول على تحالفات متوازنة تبنى على الندية والمصلحة المشتركة اكثر منها احلاف تبنى على التبعية، هو ضرورة ملحة، وليس الامر بالمستحيل في ركزت تلك السياسات الوطنية على بناء نظام تبادل للمقدرات بما تملكه وبما تسعى اليه وتحتاجه.

7. قائمة المراجع:

1. أندرس، جاجيرسكوج. ما العلاقة بين الغذاء والأمن في العالم العربي؟ 20 12، 2017. 10 09، 2022. https://bit.ly/3qrtglR
2. بركات عبد التواب. العرب أمام بدائل مستحيلة لقمح أوكرانيا. 2022. 06 09، 2022. https://bit.ly/3DzyKmw
3. تقرير أوضاع الأمن الغذائي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية بجامعة الدول العربية، القاهرة، 2021.
4. الحسين عمروش. " الشركات العابرة للقارات وتقويض السيادة الغذائية للدول." مجلة البحوث والدراسات العلمية 05.01 (2011): 286-311.
5. علي ابراهيم الصديق، وآخرون. " الوضع الراهن للإنتاج العالمي للوقود الحيوي." مجلة جامعة المنوفية للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية 03.02 (2018): 107-120.
6. محمد عبد السلام. الأمن الغذائي للوطن العربي. المجلد 230، سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1998.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. أوضاع الامن الغذائي لسنة 2021. القاهرة: جامعة الدول العربية، 2021.
8. هشام بومجعوط. لا فيا كامبيسينا: السيادة الغذائية تعتمد على صغار المزارعين والبذور والأساليب المحلية. 17 10، 2021. 08 12، 2022. https://bit.ly/3Bm4Y3c
9. Declaration of Nyéléni. 2007. 11 10 2022. https://bit.ly/3RGpS21
10. Watson, Julia. Eat to Live: Europe, WTO in Food Fight. 10 02 2006. 10 12 2022. https://bit.ly/3RBqg2h
11. Christopher, Barrett and Maxwell Daniel. "Towards a global food aid compact." Food Policy 32.02 (2006): 105-118.
12. Desmarais, Annette Aurélie,. "The power of peasants: Reflections on the meanings of La Vía Campesina." Journal of Rural Studies 24.02 (2008): 138-149.
13. FAO. Food Outlook: Biannual Report on Global Food Markets. Rome: Food Outlook, June 2020.
14. Turchetti, Simone and Roberto Lalli. "Envisioning a “science diplomacy 2.0”, on data, global challenges, and multi-layered networks." Humanities and Social Sciences Communications 07.01 (2020): 01-09.
15. Via Campesina. Via Campesina, "Our world is not for sale. Declaration on Food Sovereignty. 2001. 11 10 2022. https://bit.ly/3RqfT1k

[1] Turchetti, Simone, and Roberto Lalli. "Envisioning a "science diplomacy 2.0", on data, global challenges, and multi-layered networks." **Humanities and Social Sciences Communications**, Vol. 07, No. 01, 2020, pp 01-09.

[2] Barrett, Christopher B., and Daniel G. Maxwell. "Towards a global food aid compact." **Food Policy**, Vol. 31, No. 2, 2006, pp 105-118.

[3] عبد السلام، محمد، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، 1998، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

[4] هشام بومجوط. "لا فيا كامبيسينا: السيادة الغذائية تعتمد على صغار المزارعين والبذور والأساليب المحلية"، **الجزيرة. نت**، 2021/10/17، تاريخ الاطلاع: 2022/09/07، متاح على الرابط: https://bit.ly/3Bm4Y3c

[5] Via Campesina, "Our world is not for sale. Declaration on Food Sovereignty".2001, Seeing: 05/09/2022, Available at: https://bit.ly/3RqfT1k

[6] Desmarais, Annette Aurélie. "The power of peasants: Reflections on the meanings of La Vía Campesina." **Journal of Rural Studies,** Vol. 24, No. 2, 2008, pp 138-149.

[7] Forum for Food Sovereignty, "Declaration of Nyéléni", 2007, Seeing: 05/09/2022, Available at: https://bit.ly/3RGpS21

[8] جاجير سكوج، أندرس. "ما العلاقة بين الغذاء والأمن في العالم العربي؟"، **مدونات البنك الدولي**، 2017/12/20، تاريخ الاطلاع: 2022/09/10، متاح على الرابط: https://bit.ly/3qrtglR

[9] Watson, Julia. "Eat to Live: Europe, WTO in Food Fight", **Iatp.org**, 10/02/2006. Seeing : 10/09/2022, Available at: https://bit.ly/3RBqg2h.

[10] الحسين عمروش، " الشركات العابرة للقارات وتقويض السيادة الغذائية للدول"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، مج 05، ع. 01، 2011، ص ص 286-311

[11] تقرير أوضاع الامن الغذائي، **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، القاهرة: جامعة الدول العربية، 2021، ص 08

[12] علي، ابراهيم صديق، وآخرون..، "الوضع الراهن للإنتاج العالمي للوقود الحيوي"، **مجلة جامعة المنوفية للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية**، ع. 03، رقم. 02، 2018، ص ص 107-120.

[*] بالرغم من تنوع أنواع القمح ومشتقاته لكن يوجد حاليًا ست أنواع رئيسية فقط من القمح يتم زراعتها من أجل الفائدة الاقتصادية وهي قمح الشتاء الأحمر الصلب HRW، وقمح الربيع الأحمر القاسي HRS، وقمح الشتاء الأحمر الناعمSRW ، والقمح الأبيض الصلب HW، والقمح الأبيض الناعمSW ، والقمح الصلب Durum.

[13] عبد التواب بركات. "العرب أمام بدائل مستحيلة لقمح أوكرانيا." **العربي الجديد**، 2022. تاريخ الاطلاع: 2022/09/06، متاح على الرابط: https://bit.ly/3DzyKmw

[14] عبد التواب بركات. المرجع السابق.